

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

1965

الموضوع: حول الانعكاسات الجبائية لعملية تغيير الشكل القانوني للشركات
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 10 جوان 2014

لقد أقدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ حريفتكم وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تمّ إحداثها سنة 2013 بين شخصين يملك أحدهما أغلبية المنابات الإجتماعية وتنتفع بأحكام الفصل 17 من القانون عدد 27 لسنة 2012 المتعلق بقانون المالية لسنة 2013. كما أقدتم أنّ الشركة المذكورة تنوي تغيير صيغتها إلى شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة خلال سنة 2014. وطلبتكم على هذا الأساس معرفة التبعات الجبائية لعملية التغيير المذكورة وهل يمكن لهذه الشركة مواصلة الإنتفاع بالإعفاء من الضريبة على الشركات.

كما طلبتم معرفة التبعات الجبائية في صورة تغيير صيغة هذه الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى مؤسسة فردية مع المحافظة على نفس النشاط ونفس الأصول وهل يمكن في هذه الحالة مواصلة الشركة الإنتفاع بالإعفاء من الضريبة.

جوابا، يشرفني إعلامكم بما يلي:

1) في حالة تغيير صيغة الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة

لا ينجرّ عن تغيير الشكل القانوني للشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة إلى انقطاع الشركة عن النشاط حيث لا ينجرّ عن ذلك تبعات جبائية. وبالتالي، يمكن للشركة مواصلة الإنتفاع بالإعفاء من الضريبة على الشركات وذلك خلال المدّة المتبقّية من الخمس سنوات المخوّلة للإعفاء المذكور المنصوص عليه بالفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013.

غير أنّ هذه المؤسسة تبقى مطالبة طبقاً لأحكام الفصل 57 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بإيداع لدى مكتب مراقبة الأداءات الراجعة له بالنظر، كلّ الوثائق التي تجسّمت بمقتضاها عملية التحويل ويتعلّق الأمر خاصّة بالوثيقة التي تنصّ على تنقيح القانون الأساسي أو تحويل المقر الرئيسي أو تحويل المنشأة أو الترفيع أو التخفيض في رأس المال.

(2) في حالة تغيير صبغة الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى مؤسسة فردية

يؤدّي تغيير الشكل القانوني للشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى مؤسسة فردية إلى إنقطاع الشركة موضوع التغيير عن النشاط. وبالتالي، فإنها تبقى مطالبة بإيداع لدى مكتب مراقبة الأداءات الراجعة له بالنظر، تصريحاً بالإنقطاع عن النشاط خلال الخمسة عشر يوماً من تاريخ تغيير الشكل القانوني للمؤسسة طبقاً لأحكام الفصل 58 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

هذا، وتخضع الشركة المزمع إحداثها إلى واجب إيداع تصريح في الوجود لدى مكتب مراقبة الأداءات الراجعة له بالنظر وذلك طبقاً لأحكام الفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

وعلى أساس ما سبق، فإنّه لا يخوّل للمؤسسة الفردية مواصلة الإنتفاع بالإمتيازات المنصوص عليها بالفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد للمالي